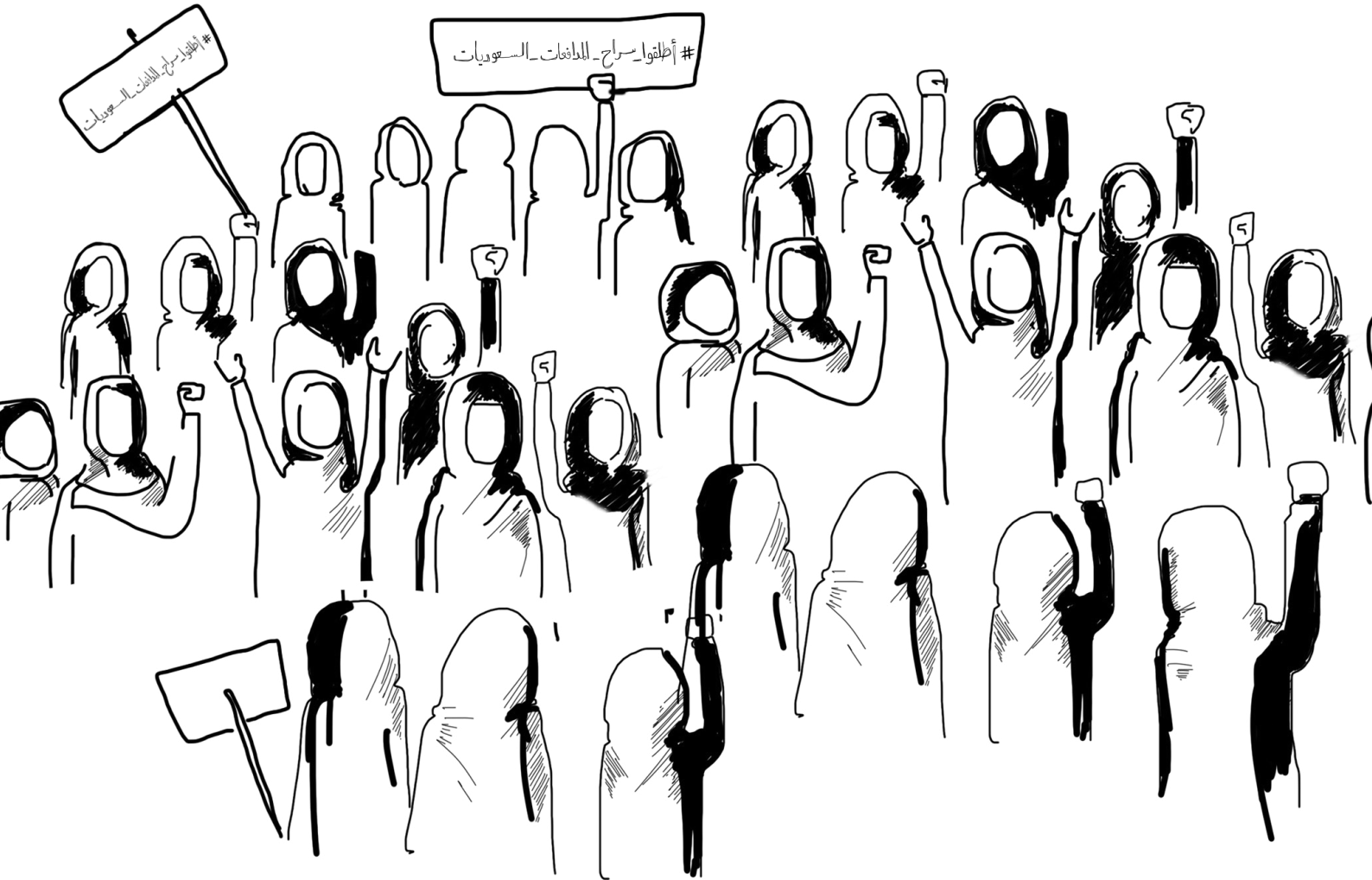


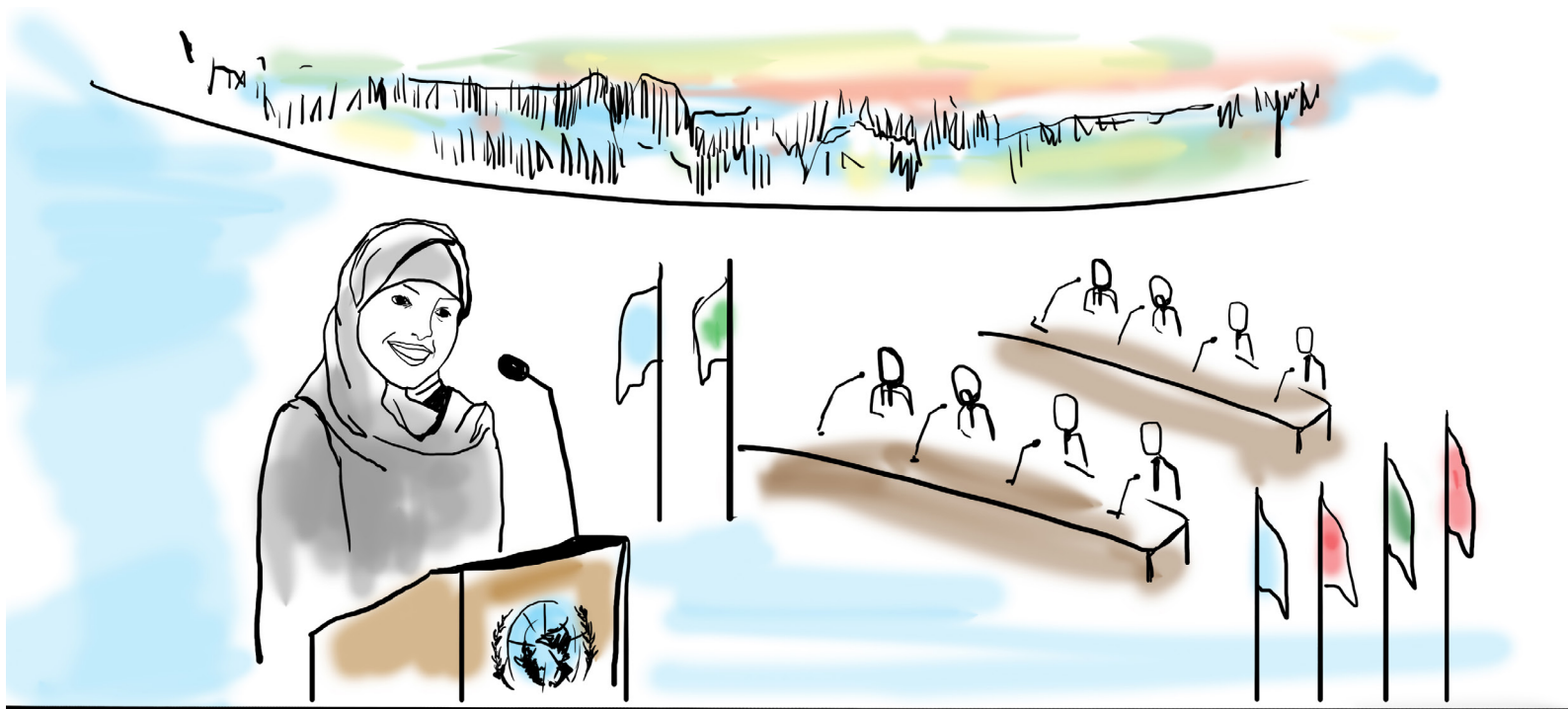
# أنها فقط البداية!

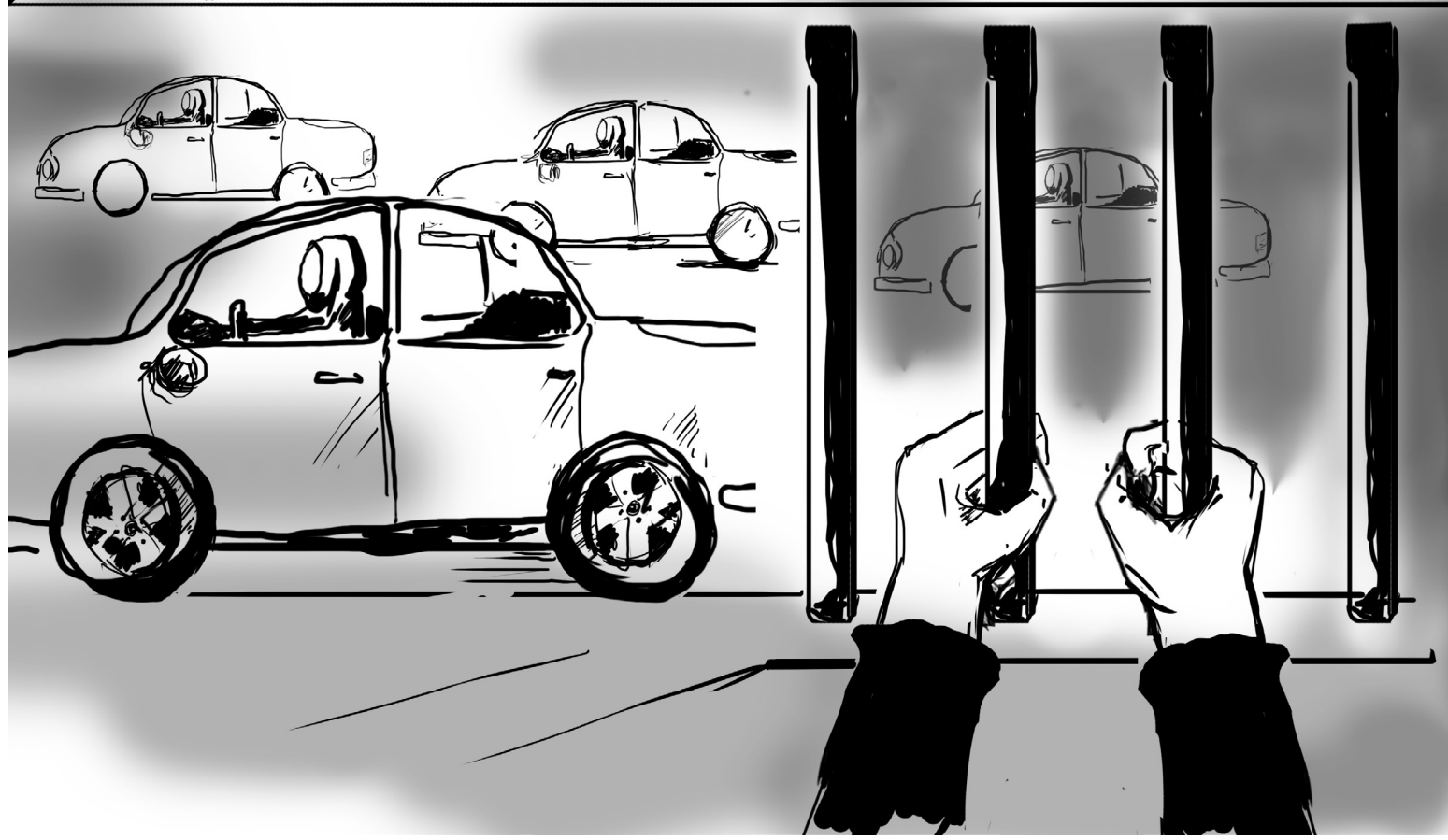
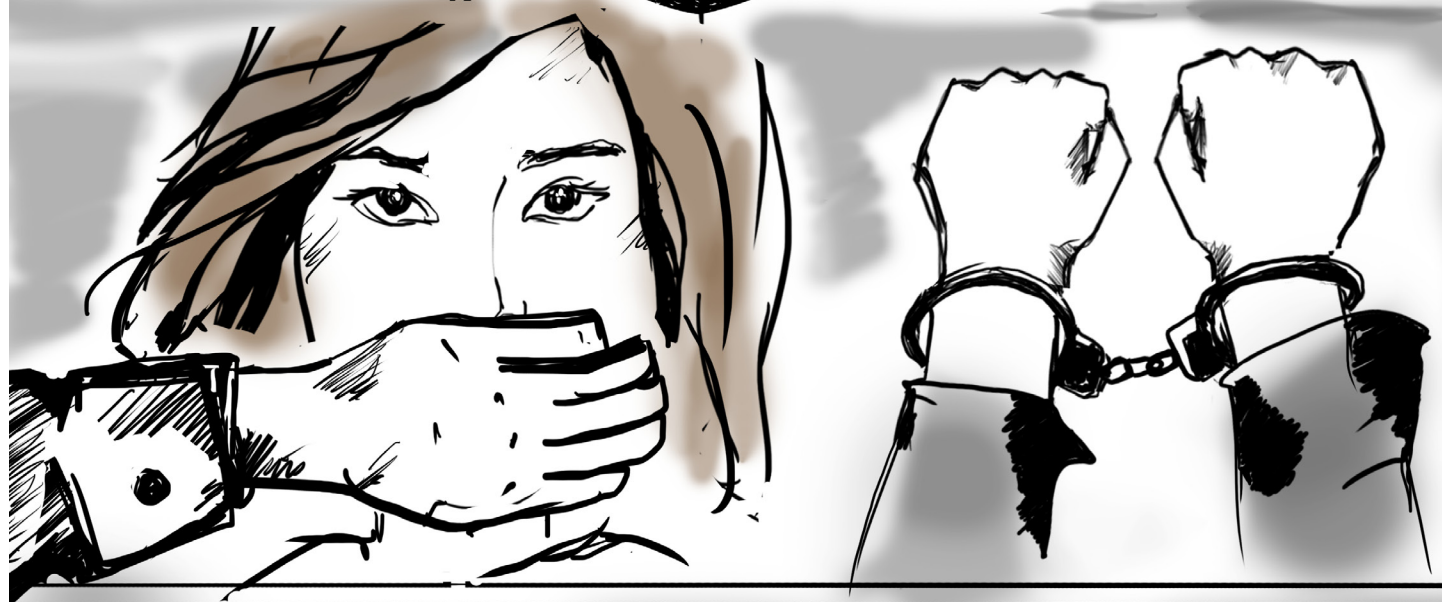


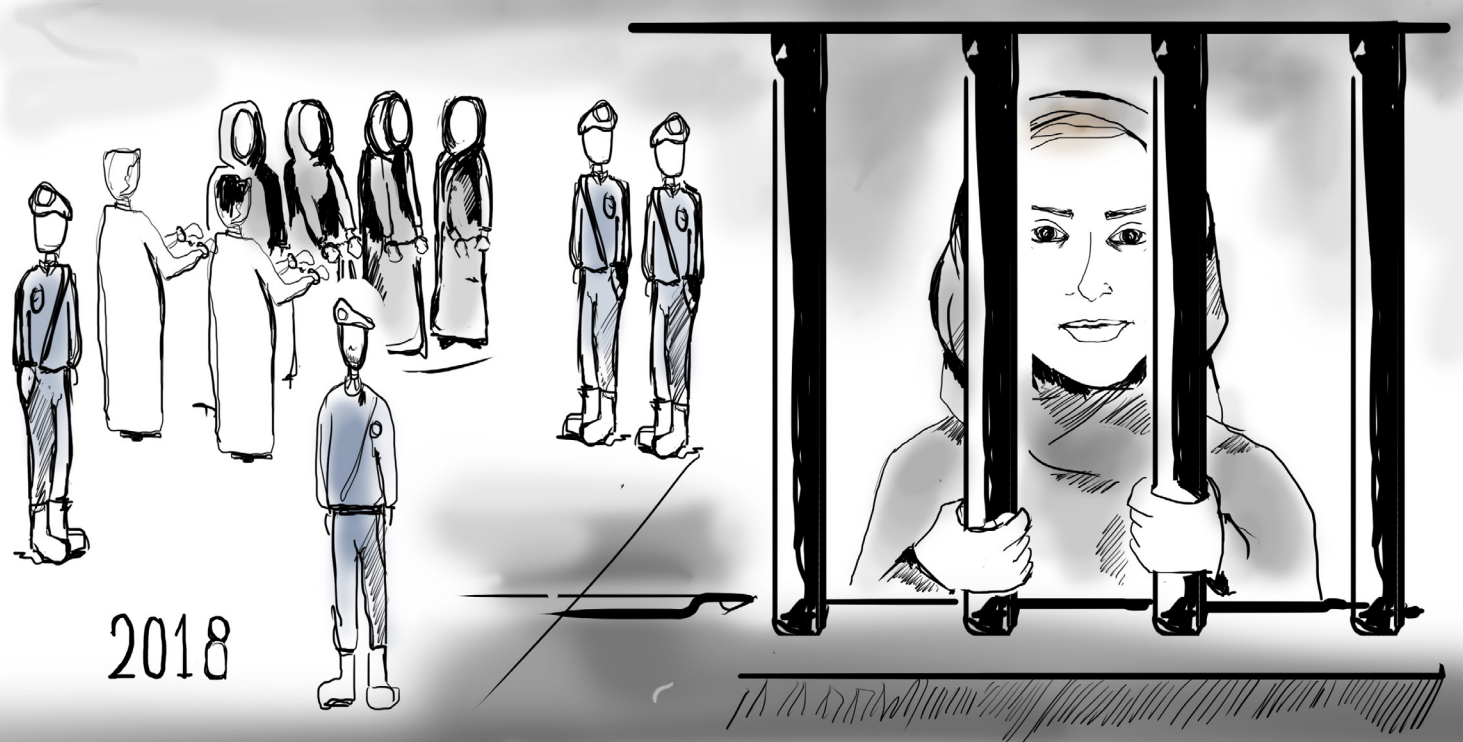
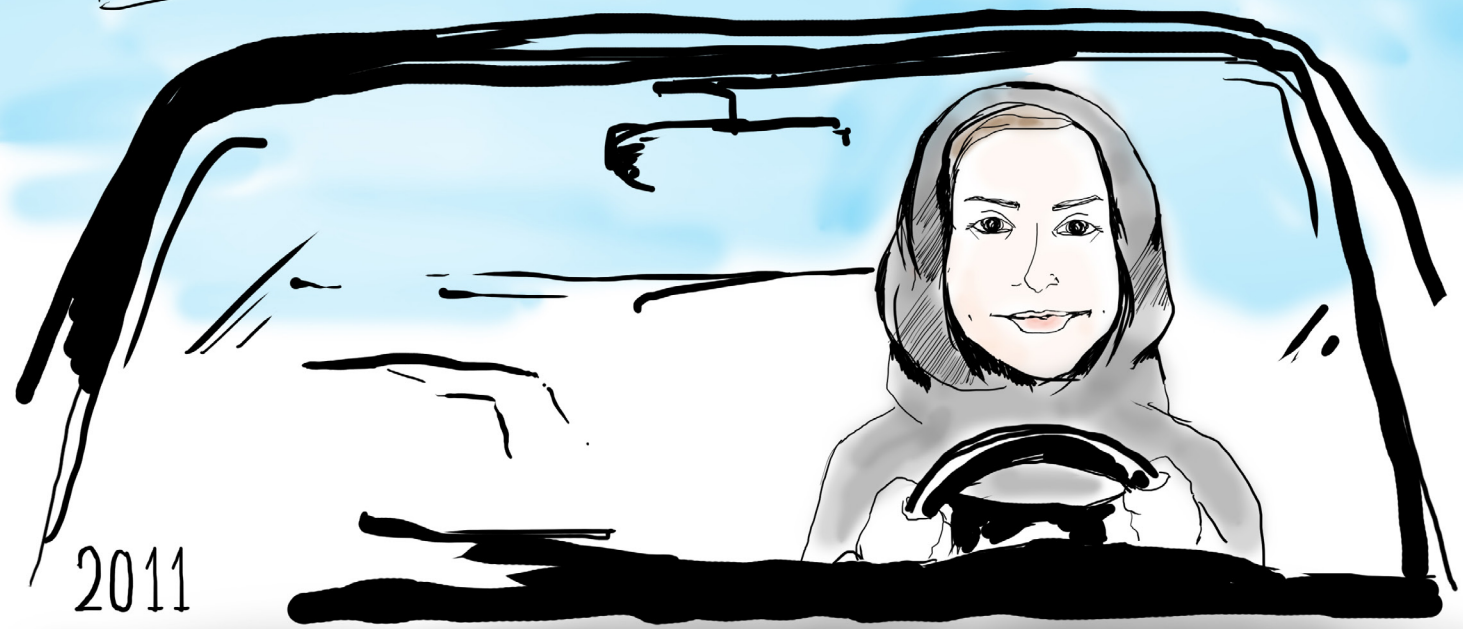
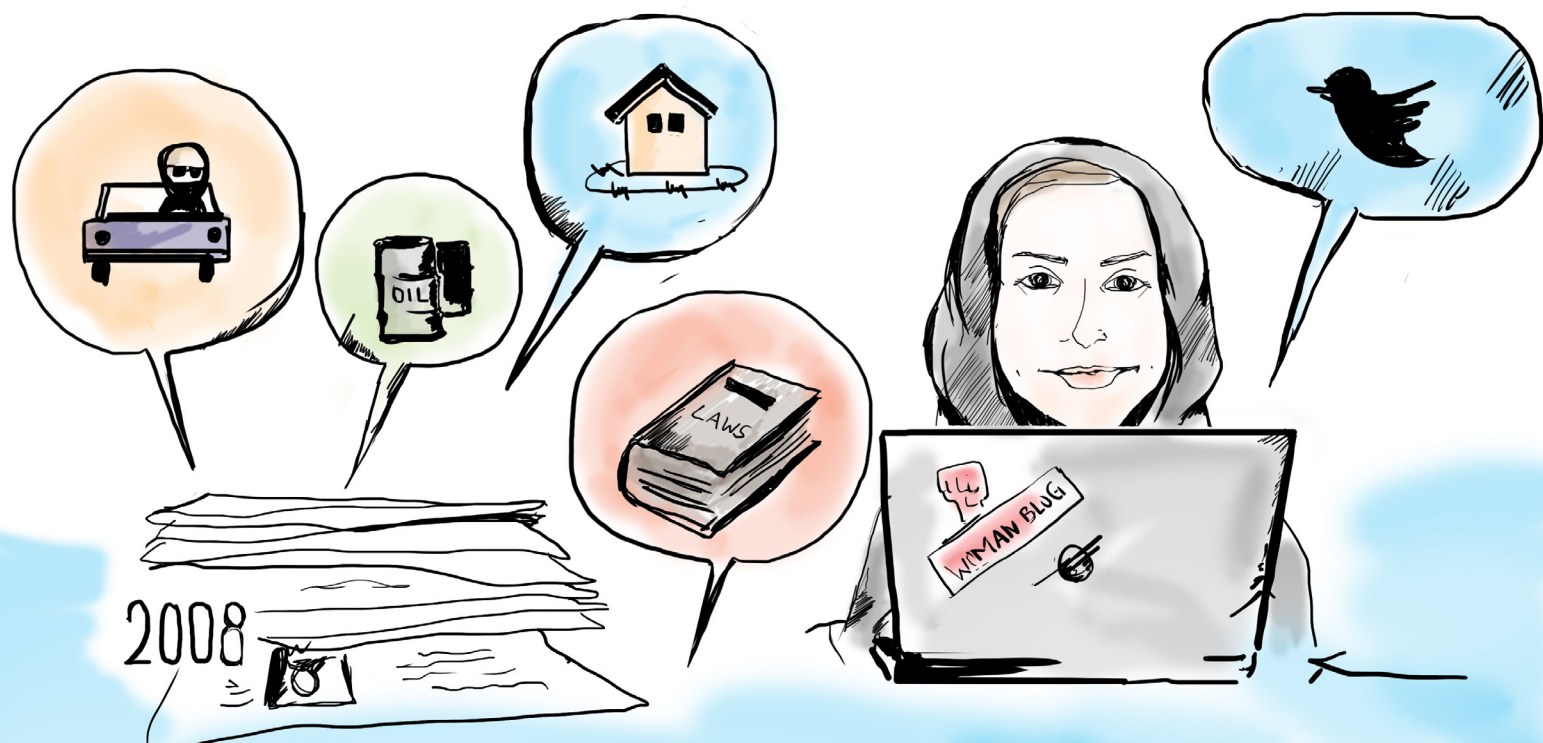
**URGENT  
ACTION  
FUND**

FOR WOMEN'S  
HUMAN RIGHTS

إهداء للنساء الرائدات القابعات وراء القضبان ، لتحديهن المنظومة القائمة  
في واحد من أخطر الأماكن في العالم للنساء. لا يليق السجن بأعمالكن  
الشجاعة و رغباتكن القوية للدفاع عن حقوق النساء في مملكة الأبوية و ولاية  
الرجال على النساء. نحن مدينون لكن بكل الاحترام، و سوف تخلد أعمالكن  
عبر الأجيال القادمة، سنينتم في الترويج والدفاع عن أسماءكن لتبقى ظاهرة و  
لنذكأ سجانينكم بأنكن لم تغيبيوا عن ذاكرتنا و سوف يأتي يوماً تتحررن فيه من  
السجن و من الملاحقة و من ولاية الذكور و الأبوية.







## خطة الإصلاح في السعودية ٢٠٣٠: المرأة المدافعة عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لم تعد موجودة

عانت النساء في المملكة العربية السعودية لفترة طويلة في صمت تحت وطأة مجتمع أبوي ذكوري سلطوي يحتكر فيه الرجال اتخاذ القرار على كافة المستويات. قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بتوثيق وتسليط الضوء على حالات الناشطات والنساء المدافعات عن حقوق الإنسان منذ ٢٠١١. كانت ٣٠ من أصل ١٠٠ حالة من حالات المدافعات عن حقوق الإنسان التي سجلها مركز الخليج لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المدافعات السعوديات، مما جعل المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر دول مجلس التعاون الخليجي في استهداف الناشطات والمدافعين عن حقوق المرأة، بحسب تقاريرنا. ومع ذلك، يُعتقد أن العديد من الحالات لم يتم توثيقها بسبب الفضاء المدني المغلق والنظام الأبوي متعدد المستويات الذي جعل من عدم المساواة أمراً عادياً وسمح بالتمييز القائم على النوع. غالباً ما تتعرض النساء اللواتي تجرأن على تحدي المعايير والوقوف دفاعاً عن حقوقهن لأنواع مختلفة من التهديدات والاستهداف ليس فقط لأنشطتهن الحقوقية وإنما بسبب هوياتهن الأساسية كنساء.

إن المملكة العربية السعودية هي البلد الخامس على رأس قائمة [أخطر دول العالم للنساء](#). تستعرض نتائج الدراسة القائمة على الأدلة ستة مجالات رئيسية تشمل: الرعاية الصحية والتمييز والتقاليد الثقافية والعنف الجنسي والعنف غير الجنسي وكذلك الاتجار بالبشر. توصلت نتائج الدراسة إلى أن التمييز هو القضية الملحة الرئيسية التي تواجه المرأة في المملكة العربية السعودية، حيث صنفت السعودية من الناحية الموضوعية في المرتبة الثانية بعد أفغانستان في التمييز ضد المرأة. "وهذا يشمل التمييز الوظيفي وعدم القدرة على كسب العيش وحقوق الامتلاك أو الميراث وعدم الوصول إلى التعليم والتغذية الملائمة". ونتيجة لذلك، صنف تقرير الفجوة الجنسانية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧ المملكة العربية السعودية في المرتبة رقم ١٣٨ من أصل ١٤٤ دولة بسبب الفجوة الواسعة بين الجنسين، وقد سجلت السعودية مستوى أقل في المشاركة والفرص السياسية حيث تأتي في المركز ١٤٠ في التصنيف العالمي.

إن نظام الوصاية هو أحد الأدوات التمييزية الرئيسية المستخدمة في المملكة العربية السعودية لحصر النساء ضمن الإطار القانوني لنظام التفوق الذكوري واتخاذ القرار نيابة عن المرأة. تلزم النساء في أبسط القرارات كالسفر والدراسة والوصول إلى الرعاية الصحية وكذلك الزواج بموافقة الوصي الذكر. "تواجه المرأة صعوبات منتظمة عند إجراء معاملات مختلفة دون أحد أقاربها الذكور، مثل استخراج شقة أو رفع دعاوى قانونية" وفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش. يعتبر هذا النظام السلطوي مجرد عينة من سياسات سلطوية أكبر مجسدة في تكتيكات الحكومة لاستهداف الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة.

على الرغم من وعود الإصلاح في خطة رؤية ٢٠٣٠ الطموحة، والتي لديها طموح محدد للسعودية لتكون "قلب العالمين العربي والإسلامي، والقوة المحركة للاستثمار والمركز الذي يربط بين ثلاث قارات" فلم يكن قرار السماح للنساء بقيادة السيارة قائماً على العدالة بل على الاقتصاد، ومن هنا جاءت التحذيرات إلى المدافعات عن حقوق الإنسان والنشطاء في حقوق المرأة بالتزام الصمت والاحتفال فقط بمنح الحق في قيادة السيارة.

أعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان مراراً عن قلقه بشأن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وعلى وجه الخصوص المدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي يخضن وحدهن معركة طويلة الأمد دون مساندة أو دعم. لن يؤثر عدم دعم المدافعات عن حقوق الإنسان في السعودية على فضاء الناشطات فحسب، بل يؤثر أيضاً على جميع فضاءات النساء ووضع حقوقهن بشكل عام في المملكة. ولذلك سيستمر مركز الخليج لحقوق الإنسان في إثارة وضع المدافعات عن حقوق الإنسان في السعودية كأحد الاهتمامات الرئيسية و كأزمة منتشرة في المنطقة.

